

الفلسطينيون في خضم التصعيد



غد. هو يلتزم الدفاع عن نفسه، وحبذا لو نجح في حال الدفاع عن نفسه، في إقناع كل لبنان، بأنه صاحب الفضل في رسم خطوط حمراء، للمرة الأولى، أمام إسرائيل، لكي تكف عن استباحتها لأجواء وطنه. فهذا يستوجب حُكماً، حصاداً لصالحه في السياسة الداخلية. على الرغم من ذلك، لا يزال من حق الفلسطينيين أن يعتبروا خطاب التحدي المرعد لإسرائيل، أفضل من أي خطاب آخر محيط، وأكثر إبلاماً لمن يؤلهم؛

بالرضا، بخصوص الدور الروسي في سوريا. قتل أبيب تعرف أن الروس يتطلعون إلى اختراق روسي عجز عنه الأميركيون؛ أما "حزب الله" اللبناني، فقد سجل بوضوح، وللمرة الأولى، الخطوط الاستراتيجية العريضة لسياسته العسكرية، وهذا ما ينبغي على الفلسطينيين أن يعوه. فهو، وبلسان أمين عام الحزب، ليس معنياً بالحرب مع إسرائيل، لا اليوم ولا غداً ولا بعد

تضخيم الخطر الإيراني. فهو يعرف عندما يدفع إلى القصف، أن الإيرانيين لن يردوا، كما يعرف أن الطرف الروسي حاضر وهو وسيط عند الحاجة، وأساس في التفاهات الرباعية، الأمنية والميدانية، التي تضم الروس والإيرانيين والأميركيين والإسرائيليين. فهذه التفاهات يقتصر هدفها حالياً، على احتواء عواظم الأمور، لكن هناك ما بعدها في ظروف مواتية بدأت تقترب. يُضاف إلى ذلك أن نخبائهم في إصراره على الاستمرار في الضربات الموجهة للإيرانيين في سوريا، كمن يودع في حسابه الإستراتيجي، ما يفيد لاحقاً، وقوامه أن الروس الحاضرين بقوة وكثافة على الأراضي السورية، والعازمين على البقاء لفترة طويلة لن تنتهي بغير تأمين مصالحهم في ثروات سوريا المأمولة، يربدون للإيرانيين أن يبقوا وأن يحسبوا حسبة بقائهم آمنين، توخيا لمصالحهم أيضاً، وهذه في ناظر الروس، سياسة تراكم عناصرها المساعدة على التوجه لاحقاً إلى عملية سلمية، لن يستطیع النظام الضعيف دفعها أو رفضها، بحكم كونه مديناً للروس ببقائه. عندئذ سيكون ما يضره فلاديمير بوتين ربحاً استراتيجياً لإسرائيل ولإدارة الأميركية تالياً. ومن ناقل القول، إن رجب طيب أردوغان سيكون من أبرز الخاسرين، من جراء رهانه في الصراع في سوريا، على الجماعات المسلحة المتطرفة، التي لا يختلف أي طرف مع الآخر، على ضرورة اجتثاثها. إن هذا وحده، هو الذي يفسر الصمت الإسرائيلي والأميركي المشوب

الصراع السوري، لصالح النظام، دون الاعتراف ولو نظرياً، بأن النظام كان فاسداً ومستبداً وطائفاً ومتخلفاً. ولعل أهم هذه الأسباب هو الوجد العاطفي من تراجع الاهتمام الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية، وبحسب هذا التراجع، على أساس أن التحالف العربي مع الولايات المتحدة، شهد زخماً غير مسبوق، في فترة ولاية دونالد ترامب، الذي تتطابق سياسته مع سياسة الأوساط الأكثر تطرفاً، "الليكود" الإسرائيلي ومن هم على يمينه. وقد طفا في هذه الآونة، عنصر التناغم بين نتنياهو وترامب، فيما يخص الموضوع الإيراني. شيطانان متضامنان ضد الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. ويعلم الفلسطينيون وغيرهم، أن واشنطن وتل أبيب، لن تخوضا حرباً ولو كانت محدودة، من أجل أي طرف عربي أطربه التناغم وبات يعول عليه. في الوقت نفسه يرى أصحاب وجهة النظر الأخرى من الفلسطينيين، أن الإيرانيين أيضاً، ليسوا على استعداد لفتح معركة مع إسرائيل ولو محدودة. بل إن الدعم الإيراني للفصائل الفلسطينية، لا يعود كونه إحدى وسائل السعي إلى النفوذ، على اعتبار أن هذه الفصائل نفسها، بلا تأثير يُذكر في معادلة الصراع ومقاربات النفوذ وخططها. فالسياق العام للعبة القوى الفاعلة في سوريا والمنطقة، والمؤثرة في أحداثها، يوحى بجلاء، أن الدور الإيراني في سوريا له ضوابطه، وما التطير الإسرائيلي منه، واعتماداً على أبيب سياسة الضربات المتتالية له، إلا أمر يُنسب إلى الأعياب نتائجهو في السياسة الداخلية ومقاصده من

الصعيد. فدعم جزء منهم للنظام، لا يعود كونه شبيهاً بدعم سوريين له، وكذلك الأمر في الموقف ضد. ولا يختلف اثنان على أن من بين تداعيات النزاعات، وذمائم أحداث ما يُسمى "الربيع العربي" انقسام الناس بين راضٍ عن الذي وقع وغاضب منه. في موضوع "حزب الله" يرى تيار عريض من فلسطينيي الداخل، أن اللغة التي يتحدث بها الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصرالله، تمدهم بشيء من التعويض النفسي الذي تزداد أهميته، كلما رشحت أنباء اختراقات إسرائيلية سياسية في المشرق العربي، لا ينفيها المعنيون بها أو المنسوبة إليهم. ذلك علماً بأن منهجية السلوك الإيراني كانت ولا تزال سبباً مساعداً يجعل طهران سهمية في تعويم العامل الإسرائيلي في السياسة الإقليمية. في الوقت نفسه، لا تكف السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين عن رفع منسوب الغضب لديهم، كلما تعدت إسرائيل الإيحاء بأنها حققت إنجازات على صعيد الاتصالات مع أقطار عربية، حتى وإن كان مثل هذا الإيحاء مبالغاً فيه ولا يرقى إلى مستوى التفاهات أو العلاقات في هذا الأدنى. وبالطبع، كان بنيامين نتنياهو حصراً، هو المعنى بالتلميح والتصريح، كسبائ لراي العام الإسرائيلي، وطلباً لترجيح كفة مآثره على كفة ذمائمه كصاحب ملف جنائي لدى الأوساط القضائية الإسرائيلية، وفي ناظر الطيف الحزبي الذي ينافسه في إسرائيل. كثيرة هي الأسباب التي تجعل جزءاً معتبراً من الراي العام الفلسطيني يتغاضى عن انخراط الإيرانيين في



في التوتر الأخير، بين "حزب الله" اللبناني وإسرائيل، تقاطعت لدى الراي العام الفلسطيني الكثير من الاعتبارات والحسابات المعقدة والمتبسة، وتضاربت في داخله شكائتان أو وجهتان نظر رئيسيتان. واحدة تميل إلى أن تنسقط للحزب اللبناني ما يدل على لاصدقية خطابه الفلسطيني، بحكم موقف مسبق يأخذ على الحزب انخراطه في حربي سوريا واليمن. وأخرى ترى فيه صوتاً مؤنساً، يوفّر للمؤمنين من الممارسات والتعديت الإسرائيلية اليومية، تعويضاً نفسياً، تعزز سياسة التطير الإسرائيلية من إيران والموالين لها؛

وجهة النظر الأخيرة هذه، تستمد بعض يقينها، من أداء الحزب العسكري في المواجهة البرية التي حدثت في جنوبي لبنان، في صيف العام 2007. وفي الحقيقة، تحمل كل من وجهتي النظر الفلسطينية، بعض المنطق، مثلما تحمل ما يحضها منطقياً وتؤاخذ عليه. ومن هنا ينشأ الالتباس الذي تنقسم به وجهتها النظر. الراي العام الفلسطيني، في الداخل والخارج، منقسم حيال الموضوع السوري، علماً بأن الراي الغالب لدى السوريين المعارضين في الخارج، هو أن الفلسطينيين انحازوا إلى النظام، وذلك قياساً على بعض وقائع الحرب في سوريا. ذلك علماً بأن هناك الكثير من الشواهد، التي تدل على أن فلسطينيي سوريا أيضاً، قد انقسموا على هذا

الإعلام والجيش الليبي: محام فاشل لقضية عادلة

متدربة على العمل الإعلامي في زمن الحرب، وربما كذلك لأن المشرفين على إدارته يبدون أكثر نكاد في التعامل مع هذا السلاح على الصعيدين الداخلي والخارجي.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
حزام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تجهت بقدر الإمكانات المتاحة لها، مع قناتي "ليبيا 210 و"ليبيا روحها الوطن" الخاصتين اللتين تبتان من الأردن، وبعض المواقع الإلكترونية مثل "العنوان" وموقع "المرصد" المتخصص في مواجهة الإرهاب. المشكلة تكمن في غياب الرؤية الإعلامية الحقيقية، حيث أن التعاطف مع عملية الكرامة قد يكون شعوراً وطنياً نبيلاً، ولكنه لا يكفي لتحقيق أهدافه، بما يعني أن المطلوب هو التكيف مع مرحلة بلورة الراي العام عبر برمجة العمل المتلقي على سرعة وجدية التطورات الميدانية لحظلة بلحظة، وتكوين الحالة الوجدانية العامة المتشبعة بالقضية العادلة للجيش، مع خطاب عقائلي قادر على تهنية ذهن المتلقي لفهم متطلبات المرحلة القادمة، وترسيخ الوعي العميق بخطار المشاريع المقابلة، وتوفير التغطية الأنية للمستجدات عبر فرق عمل متمكنة، وجعل المعركة جزءاً من حياة كل مواطن ليبي لقطع الطريق على الخطاب المعادي. وكل هذا لن يتحقق إلا بالتعاطي الجدي لمؤسسات الدولة الداعمة للجيش مع دورها الحقيقي، وفتح باب التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة، والتخلي عن ثقافة الكسل والإهمال أو الفثرة المجانية، والاشتغال على الجانب النفسي والاجتماعي بأكثر فاعلية سواء لطمانة المناصرين أو لإرباك العدو، وتجاوز الخلافات الطفولية على منابر الإعلام، وعدم الارتباط بالروتين الزماني والمكاني في مخاطبة الراي العام، وتجهيز مراكز عمل معلومة تعمل على مدار الساعة للرد على أسئلة الإعلاميين في الداخل الخارج، واعتبار المعركة ذات جوانب عدة ميدانية وإعلامية وثقافية وحضارية وقيمة أخلاقية ونفسية واجتماعية، بحيث تتداخل فيها الأدوار والأهداف والمصالح والحسابات والرؤى. إن الإعلام العسكري أو الحربي ليس في مستوى أداء القيادة العامة للجيش الليبي ولا أداء العسكريين في محاور القتال، وهو عنصر جذب إلى الوراء، وكان يمكن أن يكون له دور أهم وأبرز وأشمل وأقوى وأكثر فاعلية في حسم المعارك، رغم أن القوات المسلحة على حق وتناضل من أجل قضية عادلة، في حين أن الإعلام الموجه لفائدة الميليشيات الإخوانية والجماعات الإرهابية وغطائهما السياسي المجلس الرئاسي وحكومته غير الموقفة، ورغم أنه على باطل إلا أنه أكثر فاعلية، ربما لأنه يدافع عن الجدار الأخير الذي يتكئ عليه، وربما لأنه ينطلق من منطق عقائدي أو لأنه يجد دعماً مالياً أكبر، وربما لأن العاملين فيه يعتمدون على تجارب أخرى وكفاءات

له وسائل إعلام في الداخل والخارج، لإبرازه على أنه معركة من أجل جماعة ثوابت ثورة فبراير، واستطاع رجال أعمال من مصراتة والزواية وطرابلس من المستفيدين من القروض المصرفية الضخمة في عهد القذافي وأمرأه حرب استولوا على أموال المصارف الحكومية في فوضى 2011، شراء ضماير المشرفين والعاملين في قنوات تلفزيونية وإذاعية وصحف ومجلات ومواقع إلكترونية ومنصات تواصل اجتماعي وتشكيل جيوش إلكترونية تعمل من الداخل، ومن مثل تونس وتركيا لتزييف الوعي العام الداخلي والخارجي بحقيقة ما يدور في البلاد، وتشويه سمعة القوى الوطنية، مقابل تلميع صورة الإرهابيين والميليشيات الخارجة عن القانون. كما تم استقطاب العشرات من المحليين السياسيين الذين كانوا تافزيونية والأوضاع على شاشات التلفزيون وفق ما كان يملئ عليها من مراكز النفوذ الإخواني. لم يتوقف الجيش الوطني الليبي منذ ربيع 2014 عن عملية تحرير ليبيا، وقدم أرواح الآلاف من أبنائه في معارك بنغازي ودرنة والهلل النفطي وصولاً إلى طرابلس وغريان، لكن لم يواكب تلك التضحيات إعلام قادر على تحصين المنجز الميداني وتهئية الراي العام لما بعده، بينما اتسعت دائرة أبواق الطرف المقابل من خلال منظومة الدعاية القطرية التركية الإخوانية المؤثرة، وكذلك من خلال القنوات الليبية المتعددة المرتبطة بالمشروع القائدي للإسلام السياسي مثل "بانوراما" و"ليبيا الأحرار" و"التناصح" و"النبا". كما تم تشكيل غرف عمليات لفكرة الأخبار والفيديوهات وترويج المعلومات الخاطئة ضد الجيش والقوى الوطنية، وضد كل الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لمشروع الكرامة أو المناوئة للإسلام السياسي. وليس خافياً أن المال لعب دوراً كبيراً في تشكيل مشهد إعلامي مضلل، كما أن الحسابات الخاطئة لبعض رموز النظام السابق وخاصة من المقيمين في القاهرة، جعلت من بعض ادواتهم الإعلامية والاتصالية والتواصلية أدواتاً لخدمة الإخوان والميليشيات على حساب الجيش الوطني، وذلك عبر التشكيك غير المبرر في نوايا وأهداف القيادة العامة، دون تقديم البديل الفعلي لإنقاذ البلاد المسلوطة والمنهوبة والمغلوبة على أمرها. مقابل ذلك عجزت القيادة العامة والحكومة المؤقتة والبرلمان عن تشكيل مشهد إعلامي متطور وثرى داعم للجيش، باستثناء قناة "الحدث" أو "ليبيا" أو "ليبيا المستقبل"، وهي قنوات



بالحاج الذي تم تقديمه على أنه محرر طرابلس، وجماعة الإخوان التي تم تضخيم حضورها ضمن مشروع إقليمي ودولي كان يهدف إلى الدفع بالإسلاميين إلى سدة الحكم، ومجالس الثوار التي رغم سيطرة المتشددين عليها، فإنها تحولت إعلامياً إلى عناوين مرحلة التحرير والقضاء على بقايا النظام السابق. كان واضحاً أن المسيطرين على المشهد بعد 2011 اعتمدوا على الإعلام بشكل كبير في شيطنة كل من يختلف معهم في الراي والموقف، وهو ما ساعد الجماعات المتشددة على إخفاء حملات التصفية والاعتقال والتهمير في كافة أرجاء البلاد. وقد يكون الهجوم الإرهابي الذي نفذته ميليشيات مصراتة والمتحالفون معها في أكتوبر 2012 على مدينة بني وليد تنفيذاً للقرار رقم 7 الصادر عن المؤتمر الوطني العام الإخواني، من أبرز معالم تصنيع الإعلام التدميري، حيث تم تدوير الهجوم بأن الغاية منه هو القبض على أعلام النظام السابق وفي مقدمتهم خميس القذافي الذي كان قتل قبل ذلك الهجوم بأكثر من عام. وقد قامت وسائل إعلام موالية لتلك الميليشيات وفي مقدمتها "الجزيرة" القطرية بترويج تلك المعاليمات المفبركة على أنها عدوان أدى إلى مقتل وإصابة المئات من المدنيين وخاصة من الأطفال وتهجير الآلاف من السكان المحليين وتدمير الكثير من المساكن على رؤوس ساكنيها. سعى الإعلام الإخواني، والإعلام التجاري المنجر وراءه بسبب عدم إدراكه لطبيعة ما يدور في ليبيا، إلى خدمة أجندات الطائفتين على الحكم في البلاد، بالتغطية على الجرائم التي ترتكب يوميا في حق العسكريين والأمنيين والحقوقيين والإعلاميين والمثقفين والمعتقلين في سجون الميليشيات والدعاة الرافضين لمشروع الإسلام السياسي، وفي حق المدين والقرى والقبائل الموالية للنظام السابق. وتم تسجيل المئات من الاعتقالات ما دفع بالجنرال خليفة حفتر إلى إطلاق عملية الكرامة في منتصف مايو 2014 ولكن بغطاء إعلامي محلي بسيط وهو ما واجهته ليات الإخوان عبر أبواقها الإعلامية بحرب ضروس مهدت لعملية فجر ليبيا التي انقلبت على نتائج انتخابات البرلمان في يونيو من العام ذاته. ورغم أن فجر ليبيا كان مشروعاً انقلابياً وإرهابياً وتدميراً إلا أنه وجد من يدافع عنه بعد أن جُبرت



يوجد الجيش الليبي نفسه أمام فشل إعلامي واضح، تماماً مثل صاحب قضية عادلة يعتمد على محام فاشل. فالقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية التي أطلقت عملية الكرامة منذ ربيع 2014، لتلقو حرباً واسعة النطاق ضد الجماعات الإرهابية والميليشيات الخارجة عن القانون ولتعيد الاعتبار لمؤسسات الدولة، لم تفلح في تشكيل مشروع إعلامي يواكب تطورات المعركة ويقرّب أهدافها التكتيكية والإستراتيجية من أذهان العامة سواء في ليبيا أو في خارجها. وهو ما أثر سلباً في بعض مناحي الصراع، واستغله الطرف المقابل لبلورة راي عام معاد لعملية الكرامة، خاصة في بعض المناطق التي لا تزال خاضعة لشعارات فبراير 2011، ومشروع الإسلام السياسي، وكذلك لبعض النزعات الجهوية والمناطقية والقبلية والقنوية غير الواعية بالتحديات الكبرى التي فرضت على الجيش إعلان الحرب من أجل تحرير الوطن وتطهيره من المتآمرين عليه والعائدين بمصالحه العليا وبسلامة أراضيه ووحدة مجتمعه وحماية مقدراته.

قد يكون الفشل الإعلامي في شرق ليبيا امتداداً لما كان عليه الوضع قبل وأثناء 2011، حيث لم تفلح إمكانات البلاد في تكريس مشروع حقيقي في هذا المجال، بسبب غياب الرؤية المتعلقة بدور الإعلام في بلورة وتشكيل الراي العام أو توجيهه. ومع أحداث 17 فبراير 2011، أدرك النظام السابق أن الخطر سلاح تم استعمله ضده، هو الإعلام الذي قام بدور مهم في تهئية الظروف للتدخل الخارجي ولدعم المتمردين بمن فيهم قادة الجماعات الإرهابية الذين تم تقديمهم على أنهم مدافعون عن الحرية، ضمن ما كان يجري التسويق له من ثورات الربيع العربي، وليس خافياً أن زعماء تلك المرحلة بمن فيهم مصطفى عبد الجليل ومحمود جبريل، يعترفون اليوم بأن أغلب ما تم ترويجه عبر وسائل الإعلام لم يكن صحيحاً، وأنه كان جزءاً من معركة الدعاية ضد النظام الذي كان عاجزاً عن الرد لفقدانه الأدوات التي تمكنه من ذلك. بعد 2011، بات واضحاً أن أغلب وسائل الإعلام العربية والأجنبية كانت تصب في خدمة النخبة السياسية الجديدة في ليبيا على أنها نخبة التبتير بالحرية، وكان أغلبها من رموز الإسلام السياسي مثل عبد الحكيم